الجلسة الثالثة

الجريمة المعاصرة: المنظور الاقتصادي

الورقة الأولى

غسيل الأموال من خلال التأمين

إعـــــداد

أ.د. محمد سعدو الجرف

الورقة الأولى

غسيل الأموال من خلال التأمين

إعـــــــداد

أ.د. محمد سعدو الجرف

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وسلم أجمعين.

أما بعد:

فغسيل الأموال جريمة مالية ذات آثار مدمرة. وهي تتم من خلال اختراق نقاط الضعف في النظم المالية. ومنتجات التأمين شأنها شأن أي منتج من المنتجات المالية مهددة بإمكان التعرض لعمليات غسيل الأموال. وقد كشفت تقارير سابقة صادرة عن: Financial Action Task Force on Money Laundering (FATF)[1] في السنوات الماضية عن استخدام قطاع التأمين في عمليات غسيل الأموال على نطاق واسع، مما دفع هذه المنظمة إلى اختيار غسيل الأموال في التأمين ليكون موضوع ورشة العمل التدريبية الثالثة في العام ٢٠٠٣.

ولقد أظهرت التحقيقات أنه تم غسل أكثر من ٢٩ مليون دولار أمريكي من خلال قطاع التأمين حتى الآن، كما أظهرت اكتشاف أكثر من ٩ ملايين دولار أمريكي منها. وعلى الرغم من أن حجم الأموال المغسولة من خلال قطاع التأمين صغير مقارنة بحجم الصناعة، إلا إن الخبرات الدولية العملية في السنوات الأخيرة تظهر تزايد عمليات غسيل الأموال في قطاع التأمين، حيث إنه قطاع مناسب لذلك. كما تظهر أن جزءً كبيراً من الأموال المغسولة من خلال قطاع التأمين لم يتم اكتشافها بعد، نظراً لطبيعة هذه الصناعة، وكبر حجمها، وتداخل قطاعاتها المختلفة، والاعتماد بشكل كبير على السماسرة في توزيع منتجاتها.

ملخص الدراسة:

منتجات التأمين شأنها شأن أي منتج من المنتجات المالية مهددة بإمكان التعرض لعمليات غسيل الأموال. وقد هدفت الدراسة إلى بيان كيفية استغلال التأمين في عمليات غسيل الأموال. وقد اتضح وجود بعض المبادئ التي يقوم عليها التأمين والتي يمكن استغلالها لإتمام عمليات غسيل الأموال. كما قدمت الدراسة تصوراً لسياسة مقترحة لمكافحة غسيل الأموال في التأمين، يقوم على ثلاثة أسس رئيسة.

مشكلة الدراسة:

قطاع التأمين في المملكة حديث العهد نسبياً، كما أنه قطاع واعد. وبالتالي فإنه قد يكون مكاناً مناسباً لعمليات غسيل الأموال. كما أن هذا القطاع ربما يكون قد تعرض فعلاً لعمليات غسل الأموال من خلاله، على الرغم من عدم وجود ما يثبت ذلك.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح كيفية استخدام منتجات التأمين في عمليات غسيل الأموال، كما تهدف إلى وضع سياسة مقترحة لمكافحة عمليات غسيل الأموال المحتملة في قطاع التأمين في المملكة قبل وقوعها. وبالتالي يمكن أن تعد الدراسة دليلاً إرشادياً للعاملين في صناعة التأمين، وفي مجال مكافحة غسيل

1: The FATF is an inter-governmental body whose purpose is the development and promotion of policies, both at national and international levels, to combat money laundering and terrorist financing. The FATF is an independent international body whose Secretariat is housed at the OECD. The thirty-one member countries and governments of the FATF are: Argentina; Australia; Austria; Belgium; Brazil; Canada; Denmark; Finland; France; Germany; Greece; Hong Kong, China; Iceland; Ireland; Italy; Japan; Luxembourg; Mexico; the Kingdom of the Netherlands; New Zealand; Norway; Portugal; the Russian Federation; Singapore; South Africa; Spain; Sweden; Switzerland; Turkey; the United Kingdom; and the United States. The European Commission and the Gulf Co-operation Council are also members of the FATF.

الأموال.

الدراسات السابقة:

قام الباحث باستعراض بعض قواعد المعلومات ومحركات البحث حول غسيل الأموال في قطاع التأمين، ولم يطلع على دراسات باللغة العربية حول هذا الموضوع، وبالتالي قد يمكن القول بعدم وجود دراسات باللغة العربية حول هذا الموضوع. كما قد يمكن تصنيف الدراسة ضمن الدراسات العربية الرائدة في هذا المجال. أما الدراسات الصادرة باللغة الإنجليزية حول الموضوع فقد تم الحديث فيها عن بعض التجارب الدولية لغسيل الأموال في قطاع التأمين من خلال استعراض عمليات غسيل الأموال بعامة. وسوف يتم عرض هذه الحالات أو التجارب في هذه الدراسة. مع شرح كيف أمكن ويمكن لغاسلي الأموال استخدام بعض المبادئ والقواعد التي تحكم كافة عقود التأمين لإتمام هذه العمليات. حيث تعد هذه المبادئ بمثابة ثغرات في قطاع التأمين، والتي أمكن، ويمكن غسل الأموال من خلالها. ومن الدراسات الصادرة باللغة الإنجليزية حول الموضوع والتي اطلع عليها الباحث وأفاد منها:

Financial Action Task Force on Money Laundering (FATF). Paris. Report on Money Laundering and Terrorist Financing and Typologies, 2003-2004.

يتحدث التقرير عن نماذج أو وسائل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. حيث يتحدث أولاً عن تمويل الإرهاب من خلال الهيئات غير الربحية، كما يتحدث عن غسيل الأموال من خلال التأمين. وقد ذكر التقرير أربع حالات تم من خلالها غسيل الأموال في قطاع التأمين. ثم يتحدث التقرير عن غسيل الأموال من خلال الأفراد السياسيين.

International Association of Insurance Supervisors (IAIS)(1). Examples of money laundering and suspicious transactions involving insurance, (October 2004).

يتحدث التقرير عن بعض الحالات العملية لعمليات غسيل الأموال من خلال التأمين، والتحويلات الالكترونية، والوساطة المالية.

International Association of Insurance Supervisors (IAIS), December 2004. INSURANCE PRINCIPLES, STANDARDS AND GUIDANCE PAPERS. Guidance Paper No. 5. GUIDANCE PAPER ON ANTI-MONEY LAUNDERING AND COMBATING THE FINANCING OF TERRORISM.

يتحدث الدليل الإرشادي في بدايته عن إمكان حدوث عمليات غسيل الأموال في قطاعات الخدمات المالية المختلفة، ثم يتحدث عن عدد من الوسائل الممكن اتباعها لمكافحة غسيل الأموال، كما يتحدث عن جهود (FATF) في مكافحة غسيل الأموال.

MROS, Money Laundering Reporting Office Switzerland, 3003 Berne. 5th Annual Report (2002). April, 2003.

يتحدث التقرير الصادر عن مكتب تقارير غسيل الأموال السويسري، والتابع لوزارة العدل والشرطة الاتحادية السويسرية، عن التقارير المحلية والدولية التي تلقاها المكتب خلال العام ٢٠٠٢. كما يتحدث عن الوسائل التي تم من خلالها غسيل الأموال، وقد كان قطاع التأمين من بينها.

1 : The IAIS was established in 1994(c/o Bank for International Settlements, Basel, Switzerland). Its membership includes insurance regulators and supervisors of some 180 jurisdictions in more than 120 countries. The IAIS contributes to assessments of jurisdictions' observance of standards in close collaboration with the IMF and World Bank. The IAIS provides input to the International Accounting Standards Board's work in establishing standards for insurance accounting and has two representatives on their Insurance Working Group, and one on their Standards Advisory Council. It also has observer status on the Financial Action Task Force.

منهج الدراسة

اعتمد الباحث على الأسلوب الاستقرائي، والأسلوب الاستنباطي في إتمام الدراسة. حيث تم عرض بعض القواعد التي تحكم عقود التأمين بعامة، مع بيان كيف يمكن استغلال هذه القواعد في غسيل الأموال.

خطة الدراسة

تتكون الدراسة من خمسة أقسام وذلك على النحو الآتي:

مفهوم غسيل الأموال وأهميته.

أهمية قطاع التأمين.

غسيل الأموال في قطاع التأمين.

١. مفهوم غسيل الأموال وأهميته

١-١. أهمية غسيل الأموال

ظاهرة غسيل الأموال ظاهرة مستحدثة، حيث لم يمض على ظهورها سوى عقدين من الزمان. وقد ظهرت أولاً في الولايات المتحدة على نطاق ضيق على أثر جرائم تهريب الكوكايين، ثم انتشرت بعد ذلك على المستويين المحلي والدولي. وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية على رأس القائمة حيث يتم غسيل ٢٨٣ مليار دولار سنوياً، وتليها إيطاليا (٥٠ مليار دولار) ثم ألمانيا، واليابان، وكندا، وبعض دول البحر الكاريبي، ودول أمريكا اللاتينية لارتباطها بتجارة المخدرات، ثم الدول الآسيوية المنتجة للمخدرات، ثم بعض دول الاتحاد السوفيتي السابق. كما يعد كل من سويسرا والولايات المتحدة الأميركية والمكسيك ملاذاً آمناً نسبياً لغسيل الأموال.

ولقد تزايد اتساع نطاق هذه الظاهرة في ظل انتشار الخدمات المصرفية الالكترونية، بشكل يهدد النشاط الاقتصادي العالمي، حتى أصبحت ظاهرة تؤرق العديد من دول العالم لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة. حيث يتوقف تكامل الخدمات المالية والمصرفية على الدور الذي تؤديه، أو تسهم به في النشاط الاقتصادي العالمي، ضمن إطار من المعايير القانونية، والمهنية، والخلقية، إذ تعد السمعة الجيدة أحد أهم الأسس التي تعتمد عليها المؤسسات المالية. ولما كان النشاط الإجرامي يتم عادة من خلال مؤسسة معينة بسبب تورط بعض موظفي أو مدراء المؤسسة في النشاط الإجرامي، أو لأن المؤسسة تغض النظر عن الأصول المشبوهة أو الإجرامية، فإن المؤسسة المالية تتورط في هذا النشاط، وتصبح جزءً من الشبكة الإجرامية نفسها. وبالتالي يمثل هذا الاتجاه تأثراً سلبياً على بقية الوسطاء الماليين، وعلى السلطات التنظيمية، وعلى العملاء، ومن ثم على النشاط الاقتصادي بشكل عام.

وتتضح خطورة تلك الظاهرة من المؤشرات الآتية والواردة في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED[1] لعام 2002 م، عن ظاهرة غسيل الأموال في العالم:

1 : Organisation for Economic Co-operation and Development. Twenty countries originally signed the Convention on the Organisation for Economic Co-operation and Development on 14 December 1960. Since then a further ten countries have become members of the Organisation. The Member countries of the Organisation are: AUSTRALIA, AUSTRIA, BELGIUM, CANADA, CZECH REPUBLIC, DENMARK, FINLAND, FRANCE, GERMANY, GREECE, HUNGARY, ICELAND, IRELAND, ITALY, JAPAN, KOREA, LUXEMBOURG, MEXICO, NETHERLANDS, NEW

يبلغ حجم عمليات غسيل الأموال الحالي الإجمالي في العالم وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي ما بين ٢-٥٪ من الناتج المحلي العالمي الإجمالي. و تشير هذه النسبة باستخدام إحصاءات عام ١٩٩٦ إلى أن حجم عمليات غسيل الأموال يتراوح ما بين ٥٩٠ بليون- ١,٥ تريليون دولار أمريكي سنوياً. ويماثل الحد الأدنى لحجم عمليات غسيل الأموال بشكل تقريبي حجم الناتج الكلي لاقتصاد دولة في حجم أسبانيا.

قدرت لجنة من الخبراء الماليين الكنديين المبالغ التي يتم غسلها سنويًا بحوالي (٢) تريليون دولار، وهو ما يعادل ١٥٪ من حجم التجارة العالمية.

تمثل عمليات غسيل الأموال نحو ٢٥٪ من إجمالي التعاملات في أسواق المال العالمية، والتي يجد فيها غاسلو الأموال فرصتهم لاستعادة الأموال دون الاهتمام بالتوظيف الجيد أو الجدوى الاقتصادية، مما يشكل عبئاً كبيراً على مناخ الاستثمار، ويؤدي إلى اختلال الأسواق المالية.

يبلغ حجم الأموال التي يتم غسلها سنوياً عبر المراكز المالية العالمية ما بين ٧٥٠ - ١٠٠٠ مليار دولار.

يبلغ حجم عمليات غسيل الأموال في روسيا ما بين ٢٥٪ -٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا، وحوالي ١٠٪ الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية التشيك، وما بين ٧٪ - ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا.

تشير المعلومات من جهة أخرى إلى إحالة ١٤١٦ قضية غسيل أموال إلى القضاء في بلجيكا بقيمة ٣,٩ مليار دولار وذلك منذ نهاية عام ١٩٩٣ حين أنشئت وحدة المخابرات المالية البلجيكية وحتى منتصف عام ١٩٩٨.

يقدر حجم الأموال التي تم غسلها في الدانمرك منذ نهاية عام ١٩٩٣ وحتى منتصف عام ١٩٩٨ بحوالي ٥,٦٨ مليون دولار. كما يقدر حجم الأموال التي تم غسلها في لوكسمبورغ في نفس الفترة حوالي ٦,٤٧ مليون دولار.

١-٢. مفهوم غسيل الأموال:

يطلق مصطلح غسيل الأموال على عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة غير قانونية بهدف إخفاء المصدر المحظور لهذه الأموال، أو مساعدة أي شخص ارتكب جرماً ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم.

وهي عملية ضرورية لجميع عمليات توليد الأرباح غير المشروعة، وبالتالي فإنها يمكن أن تحدث في أي مكان في العالم، حيث يبحث غاسل الأموال عادة عن مناطق تتميز بانخفاض مخاطر كشف هذه العملية وذلك بسبب عدم وجود برامج مكافحة عمليات غسيل الأموال في تلك المناطق أو عدم فاعليتها. وحيث إن الهدف من عمليات غسيل الأموال هو إرجاع الأصول غير القانونية للأفراد الذين قاموا بتوليدها، فمن ثم يميل الغاسل إلى نقل الأموال من خلال مناطق تتمتع بنظم مالية مستقرة، وبالتالي يختلف تركز نشاط غسيل الأموال جغرافياً تبعاً للمرحلة التي وصلت إليها عمليات غسيل الأموال.

ويمر غسيل الأموال بثلاث مراحل يمكن أن تحصل جميعها دفعة واحدة، أو تحصل كل مرحلة منها مستقلة عن الأخرى، أو تحصل الواحدة منها تلو الأخرى، وذلك كما يأتي:

مرحلة الإحلال PLACEMENT

ZEALAND, NORWAY, POLAND, PORTUGAL, SLOVAK REPUBLIC, SPAIN, SWEDEN, SWITZERLAND, TURKEY, UNITED KINGDOM and UNITED STATES.

وهي نقطة البداية في عملية غسيل الأموال حيث يتم إدخال الأموال النقدية في النظام المصرفي، وذلك عن طريق تجزئة المبالغ النقدية الكبيرة إلى مبالغ صغيرة جداً، وإيداعها مباشرة في حسابات مصرفية متعددة. أو استخدامها في شراء أدوات نقدية مثل الشيكات، والتحويلات الالكترونية وغيرها، والتي يتم تحصيلها بعد ذلك، وإيداعها في مكان آخر. وتتحرك الأصول في مرحلة الإحلال بشكل قريب نسبياً من الأنشطة الاقتصادية الخفية، أي في الدول التي تكون مصدر هذه الأموال.

مرحلة التغطية أو الترقيد أو التهدئة LAYERING

وهي المرحلة الثانية من مراحل عملية غسيل الأموال، وتتم فيها محاولة طمس علاقة الأموال المراد غسلها بمصادرها غير المشروعة، عن طريق العديد من العمليات المصرفية والمالية المتتالية، بهدف تحريك الأرصدة بعيداً عن مصادرها الأصلية، حيث يتم ذلك من خلال مراكز مالية في دول أجنبية، أو مركز أعمال إقليمي كبير، أو مركز مصرفي عالمي، أو أي مكان فيه بنية مالية قوية، أو بنية اقتصادية قوية.

ويتم تحويل الأرصدة عادة من خلال شراء وبيع أدوات استثمارية، أو تحويل الأرصدة المتكرر من خلال عدد من الحسابات الموجودة في عدد من دول العالم غير المتعاونة في إجراءات منع غسيل الأموال دون السؤال عن مصدر هذه الأموال، أو وجهتها النهائية، حيث يتم إظهار هذه التحويلات على أنها مقابل سلع أو خدمات، مما يكسبها مظهراً قانونياً.

مرحلة الدمج أو التكامل INTEGRATION

وهي المرحلة الأخيرة من مراحل عملية غسيل الأموال، ويتم فيها دمج الأموال المغسولة في الاقتصاد، فيصعب التفريق بينها وبين الأموال المتحصلة من مصادر نظامية. وتتم في هذه المرحلة إعادة إدخال تلك الأموال في أنشطة اقتصادية قانونية مثل الاستثمار في العقار، والأصول الثمينة مثل الذهب والمجوهرات، أو في مضاربات تجارية. ويتم استثمار الأصول المغسولة في هذه المرحلة عادة في أماكن غير الأماكن التي تم توليدها فيها، وبخاصة إذا كانت هذه الأماكن تتمتع باقتصادات غير مستقرة، أو تقدم فرص استثمار محدودة.

ويتم عادة استغلال البنوك لإتمام هذه المراحل بعدة أساليب مثل:

التركيب: حيث يجزأ المبلغ الكبير إلى مبالغ صغيرة نسبياً، ليسهل إيداعه في الحسابات المصرفية، بدون إثارة أي شبهة.

التواطؤ الداخلي من قبل موظفي البنك.

شراء العقارات، والأسهم، والشيكات المصرفية، والسياحية.

التحويلات المالية الالكترونية.

استغلال مكائن السحب الآلي في الإيداع.

إقامة شركات وهمية ليتم التعامل مع البنوك عن طريقها.

٢. أهمية قطاع التأمين

قطاع التأمين من القطاعات الاقتصادية المهمة على المستوى العالمي. وتتضح أهمية قطاع التأمين على المستوى العالمي من خلال المؤشرات الآتية:

١. حجم أقساط التأمين

تتكون صناعة التأمين من ثلاثة أقسام رئيسة هي: التأمين على الحياة أو الأشخاص، والتأمين من الأضرار، وإعادة التأمين. ويوضح الجدول الآتي رقم (١)، تطور حجم أقساط التأمين إجمالاً، والتأمين على الحياة، والتأمين من الأضرار في العالم في الفترة ١٩٩٨- ٢٠٠٣.

جدول رقم (١) تطور حجم أقساط التأمين العالمية (بليون دولار أمريكي)١٩٩٨- ٢٠٠٣

	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
التأمين على الحياة	١٢٧٥	١٤٢٤	١٥١٨	١٤٤٦	١٥٣٤	١٦٧٣
التأمين من الأضرار	٨٩١	٩١٣	٩٢٧	٩٧٠	١٠٩٨	١٢٦٨
الإجمالي	٢١٦٦	٢٣٣٧	٢٤٤٥	٢٤١٦	٢٦٣٢	٢٩٤١

Source: Sigma1 research papers, no: 9/2000, 6/2001, 6/2002, 8/2003, 3/2004.

كما يوضح الجدول رقم (٢)، تطور حجم أقساط التأمين إجمالاً، والتأمين على الحياة، والتأمين من الأضرار في المملكة العربية السعودية في الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٣.

جدول رقم (٢) تطور حجم أقساط التأمين في السعودية (مليون دولار أمريكي) ١٩٩٨- ٢٠٠٣

	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
التأمين على الحياة	٣١	٣١	٣١	٣١	٣٨	٣٩
التأمين من الأضرار	٧٨٠	٧٥١	٧٤٤	٧٤٥	٨٦٧	٩٠٢
الإجمالي	٨١١	٧٨٢	٧٧٥	٧٧٦	٩٠٥	٩٤١

Source: Sigma research papers, no: 9/2000, 6/2001, 6/2002, 8/2003, 3/2004.

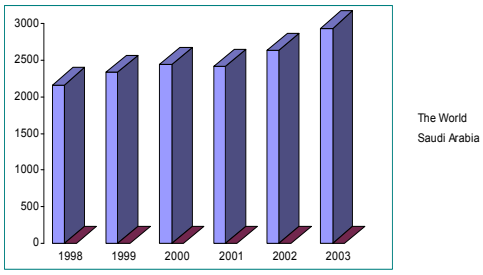

شكل رقم (١)

تطور حجم أقساط التأمين في العالم وفي المملكة (بليون دولار أمريكي) ١٩٩٨- ٢٠٠٣

لقد أسهم تطبيق التأمين الإلزامي على السيارات في المملكة منذ نوفمبر ٢٠٠٢، والتطبيق الإلزامي للتأمين الصحي على المقيمين منذ يونيو ٢٠٠٢، إلى نمو حجم أقساط التأمين بشكل كبير في العام ٢٠٠٣، مقارنة بالعام ٢٠٠١ وذلك كما يتضح من الجدول السابق رقم (٢). وقد حققت الشركة الوطنية للتأمين التعاوني والتي استحوذت على حوالي ثلث سوق التأمين السعودي في العام ٢٠٠٢، معدل نمو كبير في الأقساط المحصلة في العام ٢٠٠٣ بلغ حوالي ٥٠٪ مقارنة بالعام السابق مما جعلها أكبر مؤمن في السوق السعودي في تلك الفترة. ويتوقع أن يؤدي دخول شركات أجنبية إلى سوق التأمين السعودي، وتطبيق نظام التأمين الجديد والذي صدر في العام ٢٠٠٣، إلى تحقيق مزيد من النمو في حجم أقساط التأمين.

كما يوضح الجدول الآتي رقم (٣)، تطور حجم أقساط إعادة التأمين في العالم في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣:

. Swiss Reinsurance Company, Economic Research & Consulting, Zurich:1

جدول رقم (٣) تطور حجم أقساط إعادة التأمين في العالم (بليون دولار أمريكي) ١٩٩٠ - ٢٠٠٣

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
التأمين من الأضرار	٦١,٣	٩٣,٢	٩٧,٥	١١٠,٧	١٢٨,٤	١٤٦
التأمين على الحياة	٧,٨	١١,٧	٢٠,٤	٢٢,٦	٢٥,٤	٢٩,٥
الإجمالي	٦٩,١	١٠٤,٩	١١٧,٩	١٣٣,٣	١٥٣,٨	١٧٥,٥

Source: International Association of Insurance Supervisors, Global Reinsurance Market Report 2003, December, 2004.

٢. متوسط نصيب الفرد العالمي من أقساط التأمين

يوضح الجدول الآتي رقم (٤) متوسط نصيب الفرد من أقساط التأمين في العالم في الفترة ١٩٩٩- ٢٠٠٣:

جدول رقم (٤) متوسط نصيب الفرد العالمي من أقساط التأمين بالدولار الأمريكي ١٩٩٩ – ٢٠٠٣

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
متوسط نصيب الفرد من التأمين	٣٨٧,٣	٤٠٤,٩	٣٩٣,٣	٤٢٢,٩	٤٦٩,٦
متوسط نصيب الفرد من التأمين على الحياة	٢٣٥,٤	٢٥٢,١	٢٣٥,١	٢٤٧,٣	٢٦٧,١
متوسط نصيب الفرد من التأمين من الأضرار	١٥١,٩	١٥٢,٨	١٥٨,٢	١٧٥,٦	٢٠٢,٥

Source: Sigma research papers, no: 9/2000, 6/2001, 6/2002, 8/2003, 3/2004.

ويوضح الجدول الآتي رقم (٥) متوسط نصيب الفرد السعودي من أقساط التأمين في الفترة ١٩٩٩- ٢٠٠٣:

جدول رقم (٥) متوسط نصيب الفرد السعودي من أقساط التأمين بالدولار الأمريكي ١٩٩٩ – ٢٠٠٣

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
متوسط نصيب الفرد من التأمين	٣٨,١	٣٦,٩	٤٧,٢	٤١,٦	٤١,٢
متوسط نصيب الفرد من التأمين على الحياة	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٥,١	١,٧
متوسط نصيب الفرد من التأمين من الأضرار	٣٧,٥	٣٦,٣	٤٦,٥	٣٥,١	٣٩,٥

Source: Sigma research papers, no:9/2000, 6/2001, 6/2002, 8/2003, 3/2004.

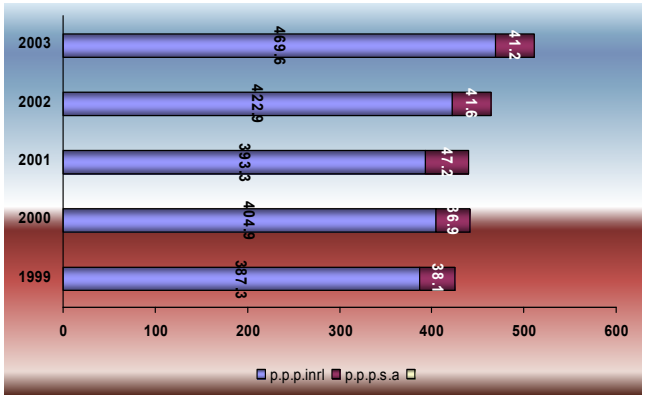

شكل رقم (٢)

تطور نصيب الفرد العالمي والسعودي من أقساط التأمين ١٩٩٩ - ٢٠٠٣

inrl.ppp : متوسط نصيب الفرد العالمي من أقساط التأمين.

ppp.sa: متوسط نصيب الفرد العالمي من أقساط التأمين.

٣. النسبة المئوية لإسهام التأمين في الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الجدول الآتي رقم (٦) النسبة المئوية لإسهام التأمين في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣:

جدول رقم (٦) النسبة المئوية لإسهام أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ١٩٩٩ - ٢٠٠٣

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
النسبة المئوية لإسهام إجمالي التأمين	٧,٥٢	٧,٨٤	٧,٨٣	٨,١٤	٨,٠٦
النسبة المئوية لإسهام التأمين على الحياة	٤,٥٧	٤,٨٨	٤,٦٨	٤,٧٦	٤,٥٩
النسبة المئوية لإسهام التأمين من الأضرار	٢,٩٥	٢,٩٦	٣,١٥	٣,٣٨	٣,٤٨

Source: Sigma research papers, no:9/2000, 6/2001, 6/2002, 8/2003, 3/2004.

ويوضح الجدول الآتي رقم (٧) النسبة المئوية لإسهام التأمين في الناتج المحلي الإجمالي السعودي، في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣:

جدول رقم (٧) النسبة المئوية لإسهام التأمين في الناتج المحلي الإجمالي السعودي ١٩٩٩ - ٢٠٠٣

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
النسبة المئوية لإسهام إجمالي التأمين	٠,٥٦	٠,٤٤	٠,٥٣	٠,٤٨	٠,٤٧
النسبة المئوية لإسهام التأمين على الحياة	٠,٥٥	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢
النسبة المئوية لإسهام التأمين من الإضرار	٠,٠١	٠,٤٣	٠,٥٢	٠,٤٦	٠,٤٥

Source: Sigma research papers, no: 9/2000, 6/2001, 6/2002, 8/2003, 3/2004.

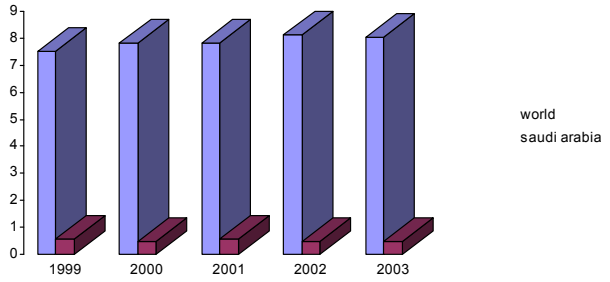

شكل رقم (٣)

النسبة المئوية لإسهام التأمين في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والسعودي ١٩٩٩ - ٢٠٠٣

كما يوضح الجدول الآتي رقم (٨) الترتيب العالمي للمملكة في قطاع التأمين بالنظر إلى المؤشرات السابقة، في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣.

جدول رقم (٨) الترتيب العالمي للسعودية في قطاع التأمين ١٩٩٩ - ٢٠٠٣

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
حجم إجمالي الأقساط	٥٠	٤٨	٤٥	٤٩	٥٢
حجم أقساط التأمين على الحياة	٧٩	٨٤	٨٦	٨٠	٧٩
حجم أقساط التأمين من الأضرار	٤٣	٤٣	٤١	٤٦	٤٩
متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأقساط	٥٦	٦٢	٦٠	٦٥	٦٨
نسبة إسهام إجمالي التأمين في الناتج المحلي الإجمالي	٨١	٨٨	٨٧	٩٠	٨٨

Source: Sigma research papers, no:9/2000, 6/2001, 6/2002, 8/2003, 3/2004.

توضح الجداول السابقة في مجموعها أهمية قطاع التأمين المتزايدة عالمياً، كما توضح ضعف هذا القطاع الشديد في المملكة، والذي قد يرجع إلى الأسباب الآتية:

حداثة دخول التأمين إلى المملكة نسبياً. فقد عرفت المملكة التأمين لأول مرة في الأربعينيات من قبل بعض شركات التأمين التجاري العالمية، وذلك مع بداية ظهور البترول، ومع وجود شركات البترول. وهي مرحلة حديثة مقارنة بالعديد من دول العالم.

عدم وجود نظام تأمين سعودي طوال الفترة التي سبقت صدور نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣٢، وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ. فلم تكن وزارة التجارة في تلك الفترة تسمح بتسجيل أي من شركات التأمين، فيما عدا الشركة الوطنية للتأمين التعاوني، والتي أنشئت وتمت الموافقة على تسجيلها بموجب مرسوم ملكي في عام ١٩٨٥.

أسباب دينية تتعلق بحكم عقود التأمين من الناحية الشرعية.

٣. غسيل الأموال في قطاع التأمين:

تقدم صناعة التأمين وظيفة تحويل عبء الخطر، كما تقدم منتجات الادخار والاستثمار لتشكيلة مختلفة من المستهلكين، ابتداءً من الأفراد، إلى الشركات متعددة الجنسية، والحكومات. وهناك ثلاثة مجالات من صناعة التأمين وفقاً لنوع المنتجات، وهي التأمين من الأضرار، والتأمين على الحياة، وإعادة التأمين. وهذه المنتجات شأنها شأن أي من المنتجات في صناعة الخدمات المالية عرضة لحدوث عمليات غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب من خلالها. ولقد أوضحت التجارب العملية أن قطاع التأمين مجال ممكن لحدوث عمليات غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب من خلاله، نظراً للعوامل الآتية:

ضخامة حجم صناعة التأمين.

تنوع منتجات التأمين، وسهولة الحصول عليها.

هيكل أو تركيبة النشاط التأميني.

قد يتعدى نطاق التأمين في بعض الحالات حدود الدولة الواحدة.

يتم توزيع منتجات التأمين عادة من خلال وسطاء أو سماسرة، لا يخضعون لرقابة أو إشراف الشركة التي يقومون بتوزيع منتجاتها.

قد يكون المستفيد من وثيقة التأمين غير المؤمن له مما يجعل من الصعب في بعض الأحيان تحديد شخصية كل منهم.

ولقد أظهرت تقارير حول طرق عمليات غسيل الأموال صادرة عن FATF في السنوات الماضية استخدام التأمين في عمليات غسيل الأموال، وأن أغلب قطاعات التأمين معرضة لعمليات غسيل الأموال. في مرحلتي الترقيد والدمج. كما أظهرت اختلاف طبيعة خطر عمليات غسيل الأموال في قطاع التأمين عنها في باقي القطاعات المالية، مما قد يعني وجوب تطوير معايير خاصة بغسيل الأموال في قطاع التأمين.

٣-١. نماذج عمليات غسيل الأموال من خلال التأمين

التأمين في أبسط معانيه استبدال خسارة كبيرة احتمالية مستقبلية بخسارة فورية مؤكدة صغيرة نسبياً. ويستغل غاسل الأموال هذا المبدأ للمحافظة على أمواله غير المشروعة. حيث يتمثل الخطر هنا أو الخسارة الكبيرة الاحتمالية المستقبلية في احتمال فقدان الأموال غير المشروعة نتيجة اكتشافها، ومصادرتها من قبل

السلطات المختصة. وبالتالي يضحي غاسل المال هنا بخسارة بسيطة مؤكدة تتمثل في ما يفقده من أقساط التأمين، وذلك بهدف المحافظة على باقي ثروته. ويمكن استخدام عقود التأمين من الأضرار، وعقود التأمين على الحياة في عمليات غسيل الأموال بشكل مباشر، وذلك من خلال استغلال بعض المبادئ المتعارف عليها في عقود التأمين، على النحو الآتي:

٣-١-١. جواز عقد التأمين

عقد التأمين من العقود الجائزة لطرفي العقد. حيث تنص عقود التأمين عادة على اختلافها على حق شركة التأمين إسلامية كانت، أم غير إسلامية، في إنهاء عقد التأمين قبل انتهاء مدته الزمنية، دون الحاجة إلى موافقة المؤمن له. وعلى حق المؤمن له في إنهاء عقد التأمين أو تصفيته قبل انتهاء مدته الزمنية، دون الحاجة إلى موافقة المؤمن. وبالتالي يرد المؤمن للمؤمن له جزءً من القسط يتناسب مع المدة المتبقية من القسط. إلا إن الجزء المعاد من القسط للمؤمن له في حالة كون إنهاء العقد من قبله هو أقل منه في حالة كون إنهاء العقد من قبل المؤمن. حيث يتحدد الجزء المعاد من القسط في تلك الحالة وفقاً لما يسمى تعريفة المدد القصيرة. كما يضمن بعض قوانين التأمين العربية هذا الحق أيضاً[١]. ويمكن استغلال هذا المبدأ في غسيل الأموال على النحو الآتي:

عقود التأمين من الأضرار[٢]:

تتحقق عملية غسيل الأموال بمراحلها الثلاث في التأمين من الأضرار على النحو الآتي:

مرحلة الإحلال

تتحقق هذه المرحلة عندما يتقدم غاسل الأموال إلى أحد الوسطاء بطلب شراء وثيقة تأمين من الأضرار. حيث يتم عادة التأكد من هوية العميل باستخدام بطاقة الهوية الشخصية، وذلك اعتماداً على ثقة الشركة في هذا السمسار. وبعد اختيار وتوقيع الوثيقة المناسبة، يتم تحديد الأقساط المناسبة من قبل الوسيط، ويتم تحويلها إلى شركة التأمين المحلية، أو العالمية.

مرحلة التغطية

تتحقق هذه المرحلة عندما تتسلم الشركة من العميل بعد حوالي شهرين مثلاً إشعاراً بطلب إلغاء الوثيقة وإنهاء العقد، بسبب تغير الظروف الخاصة بالعميل، وطلب استرجاع جزء من الأقساط المدفوعة من خلال شيك مصرفي. وسوف يقوم غاسل المال بإيداع هذا الشيك في حسابه الخاص، وعند التحقق من مصدر هذا الشيك يظهر أن مصدره مشروع. وبالتالي تتم التضحية بجزء من المال المغسول، والمتمثل في الفرق بين ما دفع من أقساط، وبين ما استرد منها بهدف المحافظة على الباقي.

مرحلة الدمج

تتحقق هذه المرحلة عندما يتم استخدام الجزء المسترد من الأقساط في شراء أصول حقيقية، أو غير حقيقية، أو شراء وثيقة تأمين أخرى.

---

١ نصت على سبيل المثال المادة الرابعة والخمسون من اللائحة التفسيرية لنظام التأمين التعاوني السعودي، والصادرة بموجب القرار الوزاري رقم ٥٩٦/١ وتاريخ ١٤٢٥/٣/١هـ على أنه لا يجوز للشركة إلغاء التأمين ساري المفعول ما لم تنص وثيقة التأمين على حق الشركة في ذلك، وأنه على الشركة رد الاشتراك المدفوع عن المدة غير المنقضية من التأمين إذا تم إلغاؤه. وأنه يجوز للمؤمن له إلغاء التأمين، واسترداد جزء من الاشتراك المدفوع حسب جدول المدد القصيرة بعد تسوية المطالبات إن وجدت.

٢ يشمل التأمين البري والبحري على الأشياء أو الممتلكات، والتأمين من المسؤولية المدنية. وقد أخذت عليه اللائحة التفسيرية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني السعودي مصطلح التأمين العام.

وقد يتم إلى جانب استغلال جواز العقد، استغلال أحد المبادئ القانونية لعقد التأمين وهو مبدأ المشاركة[1]، حيث يقوم غاسل المال بطلب إصدار أكثر من وثيقة تأمين وبقيم مختلفة، من قبل عدة شركات تأمين قد يكون كلها محلياً، وقد يكون بعضها محلياً ويكون البعض الآخر خارجياً. وسيتقدم الغاسل بعد ذلك إلى هذه الشركات بطلب إلغاء هذه الوثائق. حيث قد يتم إلغاء جميع الوثائق في نفس الوقت، وقد يتم إلغاء واحدة في تاريخ معين، ويتم إلغاء الباقي بعد ذلك في أوقات متفرقة ومتباعدة درءً للأنظار. وسيتقاضى غاسل المال في هذه الحالة عدة شيكات مصرفية من جميع الشركات المؤمنة بقيم الأقساط المسترجعة. ويتم إيداع الشيكات بعد ذلك في حسابه الخاص، حيث يظهر مصدر هذه الأموال في هذه الحالة على أنه مشروع.

عقود التأمين على الأشخاص[2]:

تحتوي هذه العقود وبخاصة عقد التأمين لمدى الحياة[3]، وعقد التأمين المختلط[4]، على جزء تأميني وآخر استثماري أو ادخاري[5]. ويترتب على توقف المؤمن له عن دفع الأقساط، أو طلب تصفية العقد، ما يأتي:

انتهاء العقد.

الحصول على قيمة التصفية المستحقة نقداً. أو ترك المبلغ لدى المؤمن ليستثمر بمعدل فائدة معينة والحصول على عائد بصورة دورية. أو تقسيط المبلغ المستحق على فترات دورية يتفق عليها. أو الحصول على دفعات حياة يستمر دفع مبالغها له طيلة حياته. أو استخدام المبلغ في شراء وثيقة تأمين جديدة.

ولما كان أغلب العقود لا يتضمن قيمة تصفية إلا بعد مرور ثلاث أو خمس سنوات على الأقل، فإنه يلزم تحديد قيمة تقريبية لها خلال هذه السنوات[6].

---

٢ هو إمكان إصدار أكثر من وثيقة تأمين لدى أكثر من شركة تأمين على نفس موضوع التأمين وبقيم مختلفة، وبالتالي يحصل كل مؤمن على نسبة من القسط المقرر يعادل نسبة قيمة وثيقته إلى قيم مجموع الوثائق، كما يتم تحديد نصيب المؤمن في التعويض المدفوع وفقا لهذه القاعدة أيضا.

١ يشمل التأمين من الإصابات، والتأمين على الحياة لحالات البقاء والوفاة والتأمين على الحياة المختلط. وقد أطلقت عليه اللائحة التفسيرية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني السعودي مصطلح تأمين الحماية والادخار.

٢ هو ذلك العقد الذي يضمن دفع مبلغ تأمين للمستفيد المحدد بالعقد عند وفاة المؤمن له في أي وقت تحدث فيه الوفاة، بشرط استمرار المؤمن له في دفع الأقساط المستحقة في مواعيدها.

٣ هو العقد الذي يتعهد بموجبه المؤمن بدفع مبلغ التأمين للمستفيد المحدد بالعقد إذا توفي المؤمن له خلال مدة العقد، أوفي نهاية مدة العقد إذا ظل المؤمن له على قيد الحياة، بشرط قيام المؤمن له بسداد الأقساط المحددة في مواعيدها.

٤ يتم عادة اتباع طريقة القسط المتساوي في دفع أقساط العقد، مما يؤدي إلى تكوين احتياط لحساب العقد، والذي يعطي المؤمن له حق الاقتراض بضمان الوثيقة، وحق الحصول على قيمة تصفية إذا رغب المؤمن له في تصفية العقد قبل انتهاء مدته الأصلية. وقد كان من نتائج اتباع طريقة القسط المتساوي في دفع أقساط العقد، وما يترتب عليها من زيادة مقدار القسط المتساوي المسدد في الفترة الأولى من العقد عن المقدار اللازم لتغطية تكلفة الحماية التأمينية، واحتفاظ المؤمن بهذه الزيادة في شكل احتياط، أن أصبح بالإمكان تصوير العقد على أنه مكون من جزأين: جزء استثماري أو ادخاري يتمثل في الاحتياط المكون لحساب العقد، والذي تتزايد قيمته سنوياً مع زيادة قيمة الاحتياط. وجزء آخر تأميني يمثله مبلغ الخطر للوثيقة، والذي يتعادل مع قيمة الوثيقة مطروحا منها الاحتياط، أو تتعادل قيمته مع مبلغ الخطر أو الزيادة في مبلغ العقد عن الاحتياط، و يتناقص هذا الجزء سنوياً نتيجة لتناقص مبلغ الخطر بسبب التزايد المستمر في الاحتياط، حتى تصل قيمته إلى الصفر في نهاية العقد. وتتوقف الأهمية النسبية للجزء الادخاري في العقد على طريقة سداد الأقساط. فتبلغ أهمية الجزء الادخاري أقصى درجاتها في حالة كون القسط وحيداً، وتناقص الأهمية النسبية للجزء الادخاري بتزايد عدد الأقساط المتفق على دفعها، حيث تبلغ أدنى مستوى لها في حالة دفع أقساط سنوية تستمر طوال مدة العقد. كما تتوقف الأهمية النسبية للجزء الادخاري على الاحتياط المكون لحساب العقد والصورة التي يتزايد بها حتى يصل إلى ما يعادل قيمة التأمين في نهاية العقد.

٤ يمكن هنا حساب قيمة التصفية على أنها تعادل القيمة الحالية المخفضة للوثيقة، على أساس ضرب مبلغ الوثيقة في النسبة بين الأقساط المدفوعة إلى قيمة الأقساط الواجبة الدفع. ففي حالة قيمة وثيقة تأمين مختلط مثلاً مدتها عشرون عاماً، ومبلغه ثلاثة آلاف ريال، وباستخدام معدل فائدة ٤,٥٪ سنوياً، فإن قيمة التصفية بعد ثماني سنوات مثلاً من تاريخ الإصدار تتحدد كما يأتي:

القيمة المخفضة للوثيقة = مبلغ الوثيقة × عدد الأقساط المدفوعة/ الأقساط الواجبة الدفع.

$$3000x\frac{8}{20} = 1200$$ ، قيمة التصفية بعد ثمان سنوات = القيمة الحالية للقيمة المخفضة.

$$=1200x1.045^{12} = 1200x0.58966 = 707.6$$

ويحدد بعض القوانين مثل القانون الأمريكي للرقابة والإشراف على هيئات التأمين حداً أدنى لقيم التصفية التي يجب أن تضمنها الهيئة لمن يرغب في إنهاء عقده قبل انتهاء مدته الزمنية، كما يوجب أن تضمن هيئة التأمين المصدرة للعقد دفع قيمة التصفية نقداً بعد دفع أقساط ثلاث سنوات بالنسبة لعقد التأمين على الحياة العادي، وخمس سنوات بالنسبة لعقد التأمين على الحياة الصناعي٦، وذلك بسبب صغر مبلغ الوثيقة، وبالتالي صغر القيمة النقدية للتصفية، والتي يمكن ضمانها لحامل الوثيقة خلال السنوات الأولى من العقد. بالإضافة إلى تحديد كيفية التوصل إلى هذه القيم. ولم يضع البعض الآخر من القوانين مثل القانون المدني المصري مثل هذه الشروط، واكتفى بوجوب تضمين الوثيقة شرط حق المؤمن له في التصفية، باعتبارها جزءً من الشروط العامة لعقد التأمين. كما وضع حداً أدنى لاستمرار العقد هو ثلاث سنوات قبل إمكان تصفية العقد. وتشتمل وثائق التأمين على الحياة عادة على جدول يوضح قيمة التصفية النقدية التي تضمنها هيئة التأمين المصدرة للعقد، والمستحقة عن كل سنة من سنوات العقد. وتقوم الهيئة قبل صرف قيمة التصفية نقداً بخصم أي قروض حصل عليها حامل الوثيقة، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة عنها، كما تضاف إلى قيمة التصفية قيمة كوبونات الأرباح المستحقة إذا كانت الوثيقة من النوع المشترك في كوبونات الأرباح والتي تعطي لحامل الوثيق حق الحصول على جزء من أرباح الشركة المصدرة للعقد.

وتتحقق مراحل عملية غسيل الأموال هنا على النحو الآتي:

مرحلة الإحلال

تتحقق هذه المرحلة عندما يتقدم غاسل الأموال إلى أحد الوسطاء بطلب شراء وثيقة تأمين على الأشخاص يكون المستفيد فيها عادة شخصاً آخر خلاف المؤمن له، والذي قد يكون موجوداً داخل الدولة، وقد يكون موجوداً خارجها. وبعد اختيار وتوقيع الوثيقة المناسبة، يتم تحديد طريقة دفع الأقساط المناسبة من قبل الوسيط، والتي غالباً ما تكون قسطاً وحيداً بقيمة كبيرة نسبياً، ويتم تحويلها إلى شركة التأمين المحلية، أو العالمية. وذلك اعتماداً على ثقة الشركة في هذا السمسار، أو الوسيط. كما أنه قد يتم إصدار وثائق ملحقة أو إضافية، بهدف زيادة مبالغ الوثيقة، والحصول على عائد أعلى.

مرحلة التغطية

تتحقق هذه المرحلة عندما تتسلم الشركة من العميل بعد حوالي ثلاث سنوات مثلاً إشعاراً بطلب تصفية الوثيقة من خلال شيك مصرفي، وذلك بسبب تغير الظروف الخاصة بالعميل. وسوف يقوم غاسل المال أو المستفيد بإيداع هذا الشيك في حسابه الخاص، وعند التحقق من مصدر هذا الشيك يظهر أن مصدره مشروع. وبالتالي تتم التضحية بجزء من المال المغسول بهدف المحافظة على الباقي.

مرحلة الدمج

تتحقق هذه المرحلة عندما يتم استخدام مبلغ التصفية سواء تم الحصول عليه دفعة واحدة، أم على دفعات، أم في صورة إيرادات دورية مرتبة، في شراء أصول حقيقية وغير حقيقية، أو شراء وثيقة تأمين أخرى على الحياة.

وقد يتم استغلال مبدأ المشاركة وذلك بطلب إصدار أكثر من وثيقة تأمين على الأشخاص وبقيم مختلفة، من قبل عدة شركات تأمين قد يكون كلها محلياً، وقد يكون بعضها محلياً، ويكون البعض الآخر خارجياً. وسيتقدم الغاسل بعد ذلك إلى هذه الشركات بطلب تصفية هذه الوثائق. حيث قد تتم تصفية جميع الوثائق في نفس الوقت، وقد تتم تصفية واحدة في تاريخ معين، وتتم تصفية الباقي بعد ذلك في أوقات متفرقة ومتباعدة درءً للأنظار، وذلك وفقاً للخيارات الآتية:

الحصول على قيمة التصفية نقداً باستخدام شيك مصرفي يودع بعد ذلك في حسابه الخاص، ليظهر مصدر هذه الأموال على أنه مشروع.

ترك مبلغ التصفية لدى المؤمن ليستثمر، والحصول على عائد بصورة دورية.

تقسيط المبلغ المستحق على فترات دورية يتفق عليها.

الحصول على دفعات حياة يستمر دفع مبالغها للمستفيد، طيلة حياته.

ويختار الغاسل عادة طريقة التصفية الأكثر مناسبة بالنسبة له، والتي من شأنها إبعاد الشبهات عنه.

عقد التأمين من العقود الزمنية[1].

ومن مقتضى ذلك أن يتم دفع الأقساط على فترات دورية، ليكون القسط في هذه الحالة مقابلاً لتحمل المؤمن لتبعة الخطر في هذه الفترة. إلا إن عقد التأمين قد لا يكون زمنياً، وبالتالي يتم دفع قسط واحد فقط

١ هي تلك العقود التي لها تاريخ معين تبدأ به، وتاريخ انتهاء معين تنتهي بنهايته.

يكون كبيراً نسبياً، وذلك كما في عقود التأمين البحري على الشحنات البحرية، وعلى الناقلات لرحلة واحدة فقط. ولقد أظهر بعض التقارير الصادرة عن منظمة FATF[1] حدوث حالات احتيال وتزوير في مجال استخدام عقود التأمين غير الزمنية في عمليات غسيل الأموال. وقد تحقق بعض مراحل هذه العملية فعلاً على النحو الآتي:

مرحلة الإحلال

وقد تحققت عندما اشترى غاسل أموال وثيقة تأمين بحري لسفينة وهمية، وقام بدفع قسط كبير مقابل الوثيقة، وقدم رشوة للوسطاء في سبيل إتمام هذا العقد.

مرحلة التغطية

وقد تحققت عندما قام المؤمن له بعد عدة أيام بتقديم مطالبة بشكل عادي، وتمت عملية الدفع فعلاً. وقد حرص المؤمن له على أن تكون قيمة المطالبة أقل من القسط المدفوع، وبالتالي كان المؤمن مسروراً لأنه حقق ربحاً كبيراً من وراء هذه الوثيقة. وقد تسلم الغاسل شيكاً بقيمة المطالبة، ليظهر بالتالي أن مصدر هذه الأموال هو شركة تأمين معروفة.

التأمين نشاط دولي أو عابر للحدود

لقد تم استغلال هذه الميزة فعلياً في غسيل الأموال في قطاع التأمين من الأضرار من خلال الاحتيال والتزوير، إذ تمكن رجال البوليس في إحدى الدول وهي الدولة (أ) من كشف حالة تجارة سيارات مسروقة، حيث قام مرتكب الجريمة بعمل حادث سير في دولة أخرى هي(ب)، وذلك حتى يتمكن من المطالبة بالتعويض عن الخسارة. فلقد تمت سرقة سيارات فارهة في الدولة (أ) من قبل أحد فريقي عمل شبكة جريمة منظمة، وأعطيت أرقاماً مزورة قبل أن تنقل إلى الدولة (ب). كما تم عمل عقود تأمين شامل لهذه السيارات في تلك الدولة قبل المغادرة، ولتتحقق بذلك المرحلة الأولى من مراحل غسيل الأموال. ثم تم في الدولة (ب) بعد ذلك الإبلاغ من قبل فريق شبكة الجريمة الآخر والمتواجد في تلك الدولة عن وقوع حوادث لهذه السيارات وأنها أصبحت نتيجة لذلك سيارات تالفة، وتم شطبها من السجلات الرسمية وذلك باستخدام أرقام مزورة ومستندات ملكية مزورة، وتمت المطالبة بقيمة التعويض من شركة التأمين في الدولة (أ). ولقد أظهرت التقارير سرقة حوالي مائة سيارة فارهة واستخدامها بهذا الشكل لمطالبة لشركات التأمين بالأضرار الناتجة عن الحوادث الدولية المزورة، والتي بلغت قيمتها الإجمالية أكثر من ٢,٥ مليون دولار أمريكي، ولتتحقق بذلك المرحلة الثانية من مراحل عملية غسيل الأموال.

ولقد وقع الاختيار الدولة على الدولة (ب) لتكون مسرحاً لوقوع الحوادث المزورة لأن قانونها المحلي يعجل دفع مطالبات الحوادث. كما أظهر التحقيق أنه تم دفع نصف المطالبات لزعيم المجموعة، والذي استثمر جزءً كبيراً من هذه المبالغ مالية في الدولة (ب)، بالإضافة إلى وجود تحويلات بنكية شهرية تفوق قيمتها ١٢٥٠٠ دولار أمريكي من حساب زعيم المجموعة من الدولة (ب) إلى الدولة (أ)، ثم العكس. وقد استخدمت التحويلات في تأسيس شركات في مجال النقل العام في الدولة (ب). كما كشفت التحقيقات أيضاً وجود مخزن مملوك لقائد المجموعة لتخزين السيارات المسروقة. كما ظهر وجود علاقة بين زعيم المجموعة وبين

1 :See: FATF. Report on Money Laundering and Terrorist Financing and Typologies, 2003-2004. Case, 9. P, 20.

مطور أملاك محلي بهدف تحويل جزء من الأصول المغسولة إلى أصول عقارية[1]، ولتتحقق بذلك المرحلة الأخيرة من مراحل عملية غسيل الأموال.

ويوضح الشكل الآتي رقم (٤) كيفية حدوث غسيل الأموال في التأمين. حيث يقوم غاسل المال بشراء وثيقة التأمين من خلال الوسيط. وبالتالي يتم دفع القسط إلى الوسيط الذي يحوله إلى شركة التأمين، والتي تقوم بدورها بإيداع القسط في حسابها لدى البنك. ثم يتم إنهاء العقد قبل انتهاء مدته الزمنية، فيقوم المؤمن بسحب قيمة الجزء المرجع من القسط من حسابه لدى البنك، ليقوم بدفعه للوسيط الذي يقوم بدفعه للمؤمن له وهو غاسل المال، والذي يقوم بدوره بإيداعه في حسابه لدى البنك، أو استغلاله في النشاط الاقتصادي.

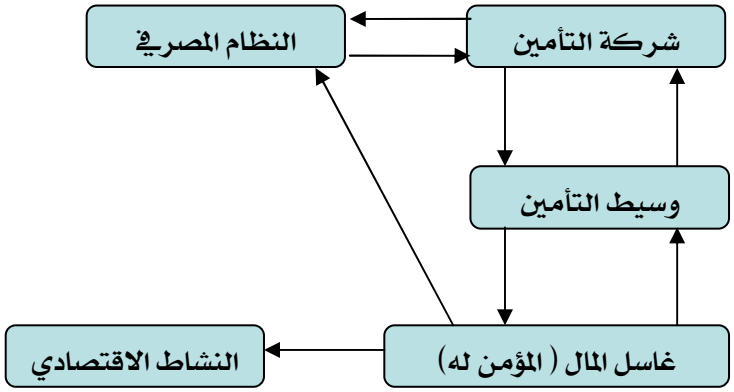

شكل رقم (٤)

عمليات غسيل الأموال في التأمين

٤. الجهود الدولية والمحلية في مكافحة غسيل الأموال

تتسابق دول العالم في وضع القوانين والإجراءات الحازمة لمنع انتشار ظاهرة غسيل الأموال بعامة والتي أدت في الآونة الأخيرة إلى إلحاق الضرر باقتصاديات تلك الدول.

ولقد أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى وجوب قيام البنوك المركزية والتجارية العالمية بوضع السياسات والإجراءات التي تتيح لها إدارة المخاطر المصاحبة لاستخدام النقود والعمليات المصرفية الالكترونية. وقد أصدرت اللجنة خلال مارس ١٩٩٨، ومايو ٢٠٠١ مبادئ لإدارة هذه المخاطر شملت مجالات عدة. ولقد قامت دول العالم بتطبيق تلك الإجراءات، كما قامت باتخاذ إجراءات أخرى لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال، وبخاصة تلك المصاحبة لانتشار العمليات المصرفية الالكترونية. ومن هذه الإجراءات ما يأتي:

إعادة صياغة القوانين التي تحكم أعمال البنوك المركزية، والمصارف التجارية، وعمليات الصرف الأجنبي، بمساعدة فنية من جانب صندوق النقد الدولي.

صياغة قوانين جديدة خاصة بمحاربة ظاهرة غسيل الأموال. وقد اتفق في هذا الإطار أحد عشر مصرفاً عالمياً كبيراً في شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٠ (من هذه المصارف:Citi Group, Chasemanhatten Barkley's Bank,)، على ميثاق جديد للسيطرة على عمليات غسيل الأموال من جهة، وإقناع باقي المصارف والمؤسسات المالية

1 : See: FATF. Report on Money Laundering and Terrorist Financing and Typologies, 2003-2004. Case, ١٠. P, 20.

بالمشاركة في هذا المجال من جهة أخرى.

تبني ميثاق الأمم المتحدة لمحاربة التحركات غير الشرعية في تجارة المخدرات والعقاقير المخدرة (ميثاق فيينا) لعام ١٩٨٨.

إنشاء لجنة مالية دولية لمكافحة غسيل الأموال خلال قمة الدول الصناعية في باريس The Financial Action Task Force (FATF)عام ١٩٨٩. وذلك لتنسيق وتنفيذ قوانين غسيل الأموال، والتي ترتكز على تبادل المعلومات عن غسيل الأموال بين المؤسسات المالية، والشركات في الدول الأعضاء، وكذا التعاون مع صندوق النقد الدولي الذي أنشأ قسماً خاصاً لمحاربة غسيل الأموال في المراكز المالية العالمية. وقد أقرت اللجنة المالية لمحاربة غسيل الأموال ٢٥ معياراً لتصنيف الدول غير المتعاونة في محاربة غسيل الأموال. وقد انضم إلى هذه اللجنة ٢٩ دولة، وهيئتان دوليتان هما الاتحاد الأوروبي، ومجلس التعاون الخليجي.

انضمام معظم الدول العربية إلى اتفاق الأمم المتحدة (فيينا عام ١٩٨٨) لمحاربة التحركات غير الشرعية في تجارة المخدرات والعقاقير المخدرة. كما اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب في تونس عام ١٩٩٤ صدور الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع، والتي تبنت تجريم إنتاج، أو زراعة، أو إدارة، أو تمويل أي مخدرات، أو مؤثرات عقلية، أو حيازتها، أو تبادلها بأية صورة.

٤-١. الجهود الدولية لمكافحة غسيل الأموال في التأمين

يلزم في بعض الحالات خضوع أجزاء من الصناعة لإجراءات أو متطلبات تنظيمية سابقة لمنع عمليات غسيل الأموال فيها مثل تحديد شخصية العميل والالتزام بالإخبار عن التحويلات المشبوهة، وذلك بهدف تقليل المخاطر المصاحبة لصناعة التأمين. ويتم فيما يأتي بيان جهود المنظمات واللجان الدولية في هذا المجال.

٤-١-١. منظمة FATF[1]

تعقد The Financial Action Task Force (FATF) في كل سنة اجتماعات دورية لاستعراض خبرات وتجارب الدول في مجال اتجاهات ونماذج غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب. ولقد تم عقد اجتماعها السنوي لعام ٢٠٠٣ في الفترة من ١٧-١٨ نوفمبر في (Oaxaca, Mexico). وقد ضم الاجتماع ٣٥ دولة بالإضافة إلى أعضاء من منظمة FATF[2]. وقد تمثلت موضوعات الاجتماع السنوي في تمويل الإرهاب بواسطة التحويلات بالوسائل الالكترونية وعن طريق المنظمات غير الربحية، وغسيل الأموال من خلال قطاع التأمين، وخطر غسيل الأموال من خلال

---

١ لجنة العمل المالي. وهي أهم هيئة عالمية تختص بوضع المعايير القانونية و التنظيمية والسياسات لمكافحة غسيل الأموال. وقد أنشأتها مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى في عام ١٩٨٩، ليصبح عدد أعضاؤها ٣١ عضوا ويغطي عملها خمس قارات. وتتمثل وثيقة لجنة العمل المالية الأساسية في ٤٠ توصية أعدتها اللجنة والتي تمثل مجموعة معايير دولية للدول لإنشاء نظام فعال مضاد لغسيل الأموال.

2 :Argentina; Australia: Austria; Belgium; Brazil; Canada; Denmark; France; Germany; the Gulf Co-operation Council; Hong Kong, China; Italy; Japan; Luxembourg; Mexico; the Kingdom of the Netherlands; New Zealand; Norway; Portugal; Singapore; South Africa, Spain; Sweden; Switzerland; the United Kingdom; and the United States. Also present at the meeting were representatives of the FATF-style regional bodies: the Asia Pacific Group on money laundering (APG, with representatives from Korea, India and the APG Secretariat), the Caribbean Financial Action Task Force (CFATF, with representatives from the Bahamas, El Salvador, Guatemala, Honduras, Panama and Venezuela), the Financial Action Task Force on Money Laundering in South America (GAFISUD), and the Council of Europe Select Committee of Experts on the Evaluation of Anti-Money Laundering Measures (MONEYVAL, with a representatives from Monaco, Romania and the Ukraine). The following observer organisations also sent representatives: the Egmont Group, Europol, the International Monetary Fund (IMF), the International Association of Insurance Supervisors (IAIS), the International Organisation of Securities Commissions (IOSCO), Interpol, the Offshore Group of Banking Supervisors (OGBS), the Organisation of American States (OAS) and the World Bank.

الدبلوماسيين، والسياسيين، ومقدمي الخدمات المالية. كما تم اختيار موضوع التأمين ليكون موضوع ورشة العمل التدريبية الثالثة في العام ٢٠٠٣ حول غسيل الأموال، وتم أيضاً تحديد محتوى برنامج التدريب العملي والمتمثل فيما يأتي:

تحديد المخاطر واتجاهات ومجالات غسيل الأموال في صناعة التأمين، وتحديد طبيعة وحجم مشكلة غسيل الأموال الموجودة، وتحديد أكثر فئات التأمين عرضة لمخاطر عمليات غسيل الأموال. وتتمثل جهود هذه المنظمة أو اللجنة أيضاً فيما يأتي:

التوصيات الأربعون

لقد تم وضع مسودات هذه التوصيات في عام ١٩٩٠، وتمت مراجعتها في عام ١٩٩٦. وتعد هذه التوصيات برنامج عمل شامل لمكافحة غسيل الأموال. وهي تشمل النظام القضائي لمكافحة الجريمة، وكيفية تطبيق القانون. وقد وضع كل عضو في المنظمة مشروع نظام سياسي ثابت لمحاربة غسيل الأموال بناءً على هذه التوصيات. وقد أصبحت هذه التوصيات بمثابة المعايير الدولية لبرامج مكافحة الإرهاب. كما استخدم عدد من غير أعضاء المنظمة هذه التوصيات في تطوير جهودها لمكافحة غسيل الأموال. وقد أعيدت في يونيو ٢٠٠٣ مراجعة وإقرار هذه التوصيات، كما تم إقرار التوصيات الأربعين السابقة لتطبق على السياسيين والدبلوماسيين.

التوصيات الثمان

لقد تم في أكتوبر ٢٠٠١ إقرار ثمان توصيات إضافية خاصة بمكافحة تمويل الإرهاب.

العمل على إنشاء منظمة إقليمية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تختص بمكافحة غسيل الأموال، لتكون على غرار المنظمة الأم. وسيتكون أعضاء هذه المنظمة الجديدة من كل من: الجزائر، والبحرين، ومصر، والأردن، والكويت، والمغرب، ولبنان، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. وقد تم في الفترة ٢٩-٣٠ نوفمبر ٢٠٠٣ عقد اجتماع وزاري في البحرين ضم وزراء من هذه الدول بهدف العمل على تكوين هذه المنظمة. كما تم في نهاية نفس العام عقد اجتماع آخر طارئ لنفس الهدف.

٤-١-٢. الاتحاد الدولي للمشرفين على التأمين International Association of Insurance Supervisors (IAIS)

قام الاتحاد بوضع معايير أو قواعد دولية لمكافحة غسيل الأموال في مجال التأمين. كما قام بوضع دليل إرشادي يحتوي على عدد من المبادئ الأساس، والإجراءات المناسبة للصناعة، مثل كيفية التعرف إلى العميل. بالإضافة إلى وضع برامج لتدريب الموظفين. كما قام بإقرار وتطبيق التوصيات الأربعين، والتوصيات الثمان التي أقرتها FATF.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

تعتمد سياسات المكافحة الموضوعة من قبل OECD على أربعة عناصر رئيسة هي: نظام رفع التقارير، والتأكد من هوية العملاء، وسجلات الحفظ، وأدوات التأكد من التطبيق.

٤-١-٤. مكتب الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة والمخدرات

United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC)

وقد أصدر المكتب ما يسمى قوانين محاربة غسيل الأموال الأساس العشرة:

The Ten Fundamental Laws of Money Laundering

٤-٢. الجهود المحلية لمكافحة غسيل الأموال

تبرز الجهود المحلية في مكافحة غسيل الأموال من عدة جوانب هي:

الانضمام إلى المنظمات والمعاهدات الدولية في مجال مكافحة غسيل الأموال، مثل منظمة FATF وذلك من خلال مجلس التعاون الخليجي، ومثل اتفاق الأمم المتحدة (فيينا عام ١٩٨٨)، لمحاربة التحركات غير الشرعية في تجارة المخدرات والعقاقير المخدرة.

إصدار نظام خاص بغسيل الأموال بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ١٦٧، وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢٠، الموافق ٢٠٠٣/٨/١٨.

إصدار دليل إرشادي لأمن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.

٥. أسس سياسات مكافحة غسيل الأموال المقترحة

تعتمد سياسات المكافحة كما يرى الباحث على ثلاثة أسس رئيسة وذلك كما يتضح من الشكل الآتي رقم (٥):

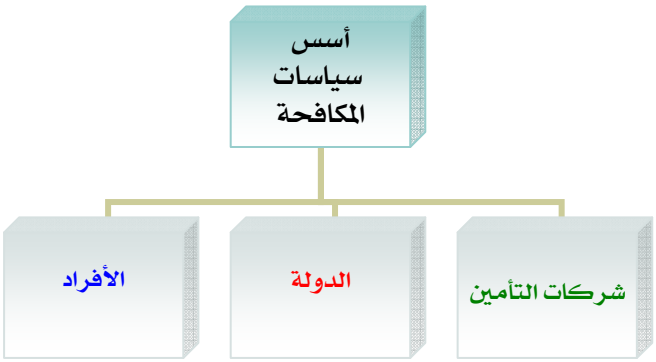

شكل رقم (٥)

أسس سياسات مكافحة غسيل الأموال المقترحة الدولة

لقد تمثل دور الدولة في مكافحة غسيل الأموال حتى الآن في قيامها بوضع نظام خاص بمكافحة غسيل الأموال، ووضع نظام خاص للتأمين ومراقبة شركات التأمين، ووضع دليل إرشادي خاص بالعمليات المصرفية الالكترونية، وإسناد مهمة مراقبة شركات التأمين إلى مؤسسة النقد العربي السعودي بوصفها المسؤول الأول عن قطاع الخدمات المالية بالمملكة، ولتحكم المؤسسة بذلك سيطرتها على كافة الخدمات المالية. ويمكن أن تلعب الدولة دوراً آخر إلى جانب ما قامت به حتى الآن. ويوضح الشكل الآتي رقم (٦) هذا الدور كما يراه الباحث:

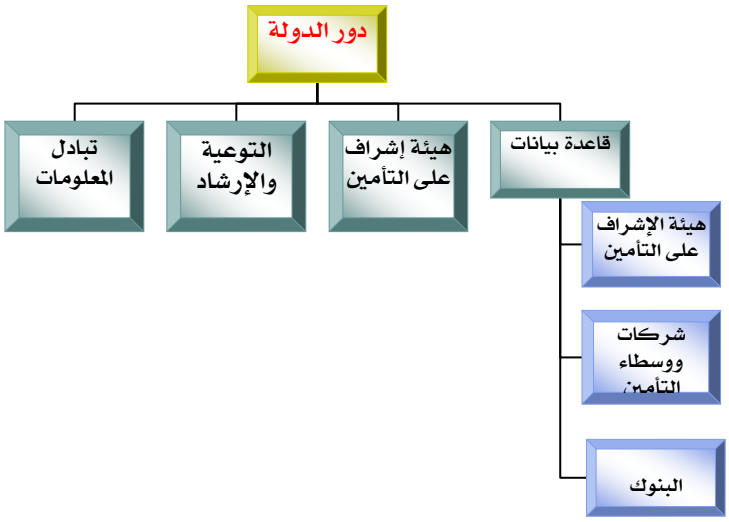

شكل رقم (٦)

دور الدولة المقترح في مكافحة غسيل الأموال

تنظيم حملات توعية وإرشاد وطنية، للتنبيه إلى مخاطر غسيل الأموال على الاقتصاد القومي، وبيان الحكم الشرعي في هذه العمليات.

إقامة هيئة خاصة مستقلة عن مؤسسة النقد العربي السعودي تكون مهمتها الإشراف على أعمال وشركات التأمين في المملكة، مع وجود نوع من التكامل والتنسيق بين هذه الهيئة، وبين مؤسسة النقد العربي السعودي. لأن من شأن قيام مؤسسة النقد بأعمال الرقابة على التأمين إلى جانب مهامها الأساس والأصلية عدم تمكنها من القيام بمهامها على الوجه المطلوب، نظراً لثقل الأعباء التي ستكون ملقاة على عاتقها.

تبادل المعلومات مع المنظمات الدولية المختصة بمكافحة غسيل الأموال، وبخاصة فيما يتعلق بحالات غسيل الأموال من خلال التأمين.

إقامة قاعدة بيانات على غرار شبكة المدفوعات السعودية SPAN، تربط بين شركات ووسطاء التأمين بعضهم ببعض، وذلك من خلال ربط مؤسسة النقد العربي السعودي أو هيئة الرقابة والإشراف على التأمين، بشركات ووسطاء ووكلاء التأمين العاملين في المملكة. وتشتمل هذه القاعدة على بيانات خاصة بجميع المؤمن لهم في جميع الشركات، من حيث نوع الوثائق المصدرة، ومن حيث تطور سير تنفيذ هذه الوثائق، ومن حيث جهة الإصدار، مع مراعاة ما يأتي:

وضع إشارات تحذيرية أمام الوثائق التي يتم إلغاؤها أو تصفيتها قبل انتهاء مدتها الزمنية، سواء تم الإلغاء من قبل الشركة المؤمنة، أم من قبل المؤمن له. مع بيان الجهة التي تم تقديم طلب الإلغاء من قبلها، مع مراعاة مراقبتها.

وضع إشارات تحذيرية أمام الوثائق المتعددة، والصادرة من عدة شركات على نفس موضوع التأمين، مع بيان جهة الإصدار، مع مراعاة مراقبتها.

ضم البنوك العاملة بالمملكة إلى قاعدة البيانات السابقة، لأن سداد الأقساط يتم عادة من خلالها، وتودع في حسابات شركات التأمين لديها. كما يتم دفع قيم الاشتراكات المستردة، وقيم تصفية الوثائق من

خلالها، ووضع قيمها في حسابات فيها من قبل المؤمن لهم، أو تحويلها الكترونياً من خلالها. بالإضافة إلى قيام بعض هذه البنوك بالعمل بمثابة وكيل إصدار لبعض شركات التأمين، وقيام بعض هذه البنوك بتقديم منتجات تأمينية خاصة بها.

ويوضح الشكل الآتي رقم (٧) أطراف أو هيكل قاعدة البيانات المقترحة، وهم: هيئة الإشراف على التأمين، ووسطاء وشركات التأمين، والبنوك المحلية:

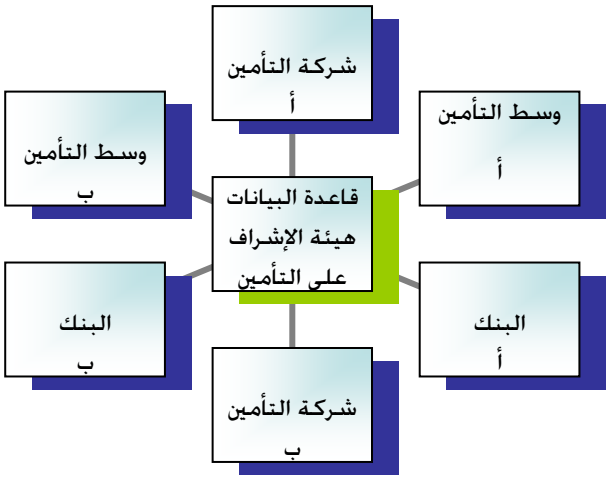

شكل رقم (٧)

أطراف أو هيكل قاعدة البيانات المقترحة

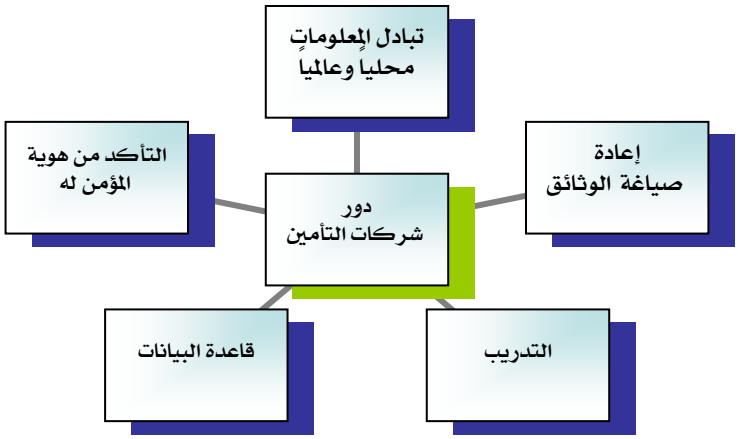

شكل رقم (٨)

دور شركات التأمين في مكافحة غسيل الأموال

يوضح الشكل السابق رقم (٨)، دور شركات التأمين العاملة بالمملكة في مكافحة غسيل الأموال من خلالها، والمتمثل في اتخاذ العديد من الإجراءات الاحتياطية، وإن كانت لم تتعرض لعمليات غسيل أموال من خلالها، أو ربما تعرضت، ولكن لم يتم الكشف عن هذه الحالات. وتتمثل هذه الإجراءات كما يرى الباحث فيما يأتي:

إعادة صياغة وثائق التأمين من الأضرار بحيث يكون العقد جائزاً للشركة، لازماً للمؤمن له. وإعادة صياغة وثائق التأمين على الحياة بحيث يكون العقد جائزاً لشركة التأمين، لازماً للمؤمن له، أو يكون

أيضاً جائزاً للمؤمن له، ولكن في أضيق الحدود، وبعد اتخاذ إجراءات التأكد المناسبة.

التأكد من هوية المؤمن له من قبل الشركة في الحالات التي يتم التعاقد فيها، أو إصدار الوثائق من قبل أحد الوكلاء أو الوسطاء، وعدم الاكتفاء بإجراءات التأكد من الشخصية التي يقوم بها الوكيل أو الوسيط.

تبادل المعلومات مع الشركات المحلية والمتعلقة بشخصيات المؤمن لهم، وبالوثائق التي يتم إلغاؤها، أو تصفيتها قبل انتهاء مدتها الزمنية.

تبادل المعلومات مع الشركات العالمية التي تتعامل معها الشركات المحلية في حالة وجود وثائق تأمين يتعدى نطاقها حدود المملكة، وبخاصة فيما يتعلق بالوثائق الملغاة قبل انتهاء المدة الزمنية للعقد.

إقامة دورات تدريبية لموظفي الشركات حول الحالات التي تم فيها غسيل الأموال من خلال التأمين في الشركات العالمية، وحول النقاط التي يمكن من خلالها غسيل الأموال.

المشاركة في إتمام إقامة قاعدة البيانات بالتعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي، أو مع هيئة الرقابة على التأمين التي سيتم إنشاؤها.

الأفراد

يتمثل دور الأفراد في المحافظة على الاقتصاد الوطني من خلال العمل في الأنشطة الاقتصادية المشروعة، ومن خلال الإبلاغ عن حالات غسيل الأموال المؤكدة، والمشتبه فيها.

الـخـــاتـمـــة

لقد قامت الدراسة بعرض وتحليل عدد من تجارب غسيل الأموال الدولية في قطاع التأمين، والتي تمت من خلال استغلال بعض نقاط الضعف في عقود وأنظمة التأمين. وبالتالي تعد هذه الأمثلة بمثابة إشارات تحذير أو تنبيه بإمكان حدوث عمليات غسيل أموال مستقبلية مماثلة في قطاع التأمين بالمملكة، وذلك لإمكان وجود حملة وثائق يهتمون بإلغاء الوثائق، أكثر من اهتمامهم بالحصول على التعويض المحتمل. كما يمكن أن يعد دفع أقساط وحيدة وكبيرة الحجم محاولة محتملة لإدخال النقود المتولدة من المصادر الإجرامية إلى النظام المالي من خلال منتجات التأمين. كما يمكن أن يعد أيضاً تلقي أقساط من قبل وسطاء ماليين خارجيين، أو غير مرخصين، إشارة أو علامة أخرى لإمكان استخدام منتجات التأمين بهدف غسل الأموال. حيث قد يفشل هؤلاء الوسطاء في إثبات أن هذه الأموال التي تم إحلالها بوثائق تأمين هي أموال مشروعة، مما يتطلب فرض إجراءات إضافية للتعامل مع هذا الخطر بالذات. كما أظهرت الدراسة أهمية إعادة صياغة أنظمة ووثائق التأمين المعمول بها في المملكة بما يتلافى الثغرات الموجودة في الوثائق والأنظمة الحالية، وأهمية التدريب، وتبادل المعلومات، وإقامة قاعدة بيانات تربط البنوك وشركات ووسطاء التأمين العاملين بالمملكة، بهيئة الإشراف على التأمين ومؤسسة النقد العربي السعودي.

والله سبحانه وتعالى أعلم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وسلم أجمعين..

المراجع

١. السيد عبد المطلب عبده. التأمين على الحياة. القاهرة. دار الكتاب الجامعي. ط٢. ١٩٨٩.

٢. عبد الرزاق السنهوري. الوسيط شرح القانون المدني الجديد. ج٧، م٢. القاهرة. دار النهضة العربية. ط٢. ١٩٩٠.

٣. مؤسسة النقد العربي السعودي. موجز الدليل الإرشادي لأمن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. الإصدار الأول. مايو ٢٠٠١.

٤. مؤسسة النقد العربي السعودي. نظام مكافحة غسيل الأموال في المملكة العربية السعودية. قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٧، ١٤٢٤/٦/٢٠. ٢٠٠٣/٨/١٨.

5. Financial Action Task Force on Money Laundering (FATF). Paris. Report on Money Laundering and Terrorist Financing and Typologies, 2003-2004.

6. FATF – OECD. Money Laundering : Policy Brief.July, 1999.

7. Financial Action Task Force on Money Laundering (FATF). Paris. The Forty Recommendations. (20 June, 2003).

8. International Association of Insurance Supervisors (IAIS), December 2004. INSURANCE PRINCIPLES, STANDARDS AND GUIDANCE PAPERS. Guidance Paper No. 5. GUIDANCE PAPER ON ANTI-MONEY LAUNDERING AND COMBATING THE FINANCING OF TERRORISM.

9. International Association of Insurance Supervisors (IAIS).Examples of money laundering and suspicious Transactions involving insurance. October 2004.

10. International Association of Insurance Supervisors, Global Reinsurance Market Report 2003, December, 2004.

11. Jorg Schiller. The Impact of Insurance Fraud Detection Systems, Institute of Risk and Insurance, University of Hamburg, Germany, October 1, 2003.

12. OECD Observer. Money laundering staying ahead of the latest trends. December 26, 2004.

13. Sigma research papers, no: 9/2000, 6/2001, 6/2002, 8/2003, 3/2004.

14. MROS, Money Laundering Reporting Office Switzerland, 3003 Berne. 5th Annual Report (2002). April, 2003.